3 أسئلة

محمد الصبار

الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

2/367

«هناك بطء في تنزيل الدستور والحكومة لا تتفاعل مع المجلس الوطني»

حاوره: محمد اليوبي

1 كيف تلقيتم تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش الذي رسم صورة قاتمة عن أوضاع حقوق الإنسان بالمغرب؟

بالنسبة لنا في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لا نتولى مهمة الرد على تقارير المنظمات الدولية أو الوطنية، ولكننا نعتبر هذه التقارير إحدى مصادر المجلس، ووثائق مرجعية نعود إليها عند الحاجة، ونجيب عن بعض المعلومات إذا كانت خاطئة ضمن التقارير الرسمية التي يصدرها المجلس. تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» تناول وضعية حقوق الإنسان بـ 90 بلدا، استعرض بعض الإيجابيات كما تناول بعض السلبيات. وتحدث التقرير أيضا عن نوع من التماطل في تنزيل الدستور، وهذا غير صحيح. فهناك فعلا بطء في تنزيل الدستور وليس تماطلا، لأن كلمة التماطل تعني وجود نية في عدم تنزيل الوثيقة الدستورية، ولكن هناك العديد من الوثائق والقوانين في طريقها إلى التنزيل.

2 هناك من وصف هذا التقرير بالصادم، خاصة أنه تضمن ملاحظات بخصوص قمع الاحتجاجات والتضييق على حرية التعبير، ماذا تقول بشأن هذه الملاحظات؟

التقرير ليس صادما والوضع الحقوقي ليس قاتما، هو تقرير متوازن إلى حد ما، أشار إلى بعض الإيجابيات كما تحدث عن بعض الاختلالات، من قبيل استمرار العنف الموجه ضد الاحتجاجات. بخصوص حرية التعبير لا يوجد أي معتقل رأي بالمغرب، هناك معتقلون ارتكبوا جرائم بدوافع سياسية، وهم معتقلو السلفية الجهادية. وتحدث التقرير عن العمال المنزليين، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وجه مذكرة في هذا الموضوع، وهناك قانون سيجد طريقه إلى المشرع المغربي للمصادقة عليه. أما بخصوص العنف الممارس على المحتجين، فهناك عدم احترام للقواعد في مجال الاحتجاج السلمي، والمتعارف عليها دوليا، وهو ما ينتج عنه عنف غير متناسب، ونعتبر هذا إشكالا كبيرا. كما أن التقرير أفرد جزءا كبير للحديث عن العنف المفرط في الصحراء، وهذا غير صحيح، لأن الصحراء لا تشكل استثناء، يمكن أن تقع تجاوزات في الشمال كما في الجنوب، أما محاكمة «أكديم إزيك» التي اعتبرها التقرير غير عادلة، فقد تمت بحضور عدد كبير من المراقبين ووسائل الإعلام وجرت في أجواء عادية.

3 ألا تحرجكم مثل هذه التقارير الحقوقية خصوصا أنها تعيد نفس الملاحظات دون أن تأخذها الحكومة بالاعتبار؟

كل مؤسسة تقوم بدورها، وتنزيل الدستور ليس عملا تقنيا فقط، وليس من السهل إصدار قوانين بسرعة. هناك مخطط تشريعي وضعته الحكومة، عليها أن تلتزم به، وهناك بطء في تنزيل القوانين المكملة للدستور، وعلى الحكومة أن تتفاعل مع المجلس الوطني والأحزاب السياسية من أجل إخراج هذه القوانين إلى حيز الوجود.